

ليس جديداً القول، بل بديهياً، أن أسعار صرف أية عملة في أي بلد مربوطة عضويًا ببنية اقتصاده، بما فيها خصوصاً بنية مدفوعاته الخارجية مع سائر دول العالم. فتعكس قوة اقتصاد البلد في تبادلاته التجارية والمالية مع الأسواق العالمية قوةً في عملته، كما تتعكس ضعفاً لها تراجع التصدير وتزايد الإستيراد. وتشمل المبادلات الخارجية تلك العائدة للسلع والخدمات بالدرجة الأولى وتلك العائدة للمداخيل والتحويلات بالدرجة الثانية، وأخيراً تلك العائدة لحركة الرساميل عبر الحدود وبخاصة منها الإستثمارات المباشرة وفي المحفظة. تُضاف إليها ودائع غير المقيمين في الجهاز المصرفي اللبناني، وما يقابلها من ودائع اللبنانيين لدى المصارف في الخارج. وقد شكّلت الأخيرة منذ عام ونيف مادةً كتابات ومقولات دسمة وبمواقف متباعدة جداً بين من يكتبها.

ويتأتى باعتقادنا بعض أو حتى معظم التباين في المواقف عند ذوي النيات الحسنة من النقص في الإحصاءات. ويعود نقصان أو غياب الإحصاءات إلى ضعف سلطة الدولة. فكيف نعرف حجم الإستيراد الفعلي ما دامت البضائع، حتى المدعومة منها، تعبر الحدود دخولاً وخروجاً من دون سجلات صحيحة؟ وكيف نعلم حجم تحويلات اللبنانيين إلى البلد وحجم تحويلات العمالة الأجنبية بما فيها السورية، إلى بلدانها الأم؟ وكيف نضبط حركة الرساميل من وإلى لبنان وجزء مهم من النقد الأجنبي الورقي يدخل من دون تصاريح، ويخرج من دون تصاريح (بالشنطة) وأحياناً كثيرة إخفاءً لمصادره، كون بعضها غير مشروع وينتج من الفساد والمخدرات والمال السياسي وما إليها من مصادر يصعب التصريح عنها وبالتالي احتسابها.

وتتفاقم مشكلة الإحصاءات من جزاء عدم أداء مديرية الإحصاء المركزي لوظيفتها ولو بالحد الأدنى من الفعالية. وطبعاً ينسحب ضعف سلطة الدولة على أدائها كما سائر الإدارات والمؤسسات العامة، إذ تفقر إدارة الإحصاء المركزي إلى الموارد البشرية والمادية التي تحتاجها. وهذا التعامل مع هذه المديرية يعكس أصلاً عدم حاجة أهل السلطة إلى الإحصاءات التي تترك أكثر مما نفيدها توازن المحاصصات. ولولا هذا الواقع لكانت إدارة الإحصاء المركزي تخطت الثغرات المشار إليها من خلال تحقيقات ميدانية تجريها بالتعاون مع مصرف لبنان والمصارف وتقدر من خلالها حركة التحويلات والرساميل من وإلى لبنان وبهامش خطأ مقبول نسبياً. تقودنا هذه الملاحظات المنهجية إلى ضرورة التعامل بحذر مع حسابات ميزان المدفوعات في لبنان، علماً أنها المحدد الرئيسي لسعر صرف الليرة اللبنانية بغض النظر عن مضاربات من هنا وعن تنظيرات من هناك. فمقاربة الموضوع بعقلية السلطة الحاكمة التي تتطلع إلى غسل أيديها مما أدت إليه سياستها على مدى 28 سنة (1993 - 2021) خلقت ستفاقم حكماً تدهور سعر الصرف، مع كل ما يترتب عليه من مأس اجتماعية واقتصادية.

المدخل إلى أسعار صرف على درجة مقبولة من الإستقرار يتطلب تصحيحاً كبيراً جداً في تبادلات لبنان مع العالم. وقد بدأ هذا التصحيح في الإقتصاد الحقيقي خلال العام 2020 حيث تراجع حجم الاستيراد خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2020، وهي آخر إحصاءات متوفرة للتجارة الخارجية، بما يقارب 7 مليارات دولار (من 16 ملياراً إلى 9 مليارات) وبما نسبته 43% مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2019. أما الصادرات ومعظمها صناعي، فقد تراجعت في الفترة ذاتها بما يقل عن 5%: 3019 مليون دولار مقابل 2967 مليوناً ما بين تشرين الأول 2019 وتشرين الأول 2020. ونتج، وهذا هو الأهم، من حركة التجارة الخارجية هذه تراجع في العجز التجاري فاق بدوره 6 مليارات دولار، أي انخفاض بنسبة 53% لفترة 2020/2019. وكان من المفترض أن يعكس تراجع كهذا في العجز التجاري تحسناً أو على الأقل استقراراً في سعر صرف الليرة. فما الذي حدث ليستمر سعر الصرف في التدهور؟ تكمن الإجابة عن هذا التساؤل في التغيرات التي سجّلتها ثلاثة حسابات رئيسية في ميزان المدفوعات، وهي تحديداً: حساب تحويلات العاملين ثم حساب الإستثمارات وأخيراً حساب الرساميل القصيرة الأجل، وبخاصة منها ودائع غير المقيمين. وللتوضيح، هناك حركة دخول أموال وخروج أموال في كل من هذه الحسابات.

على صعيد حساب تحويلات العاملين، والتي قدرها المقدرون بـ 6,5 مليارات دولار - ولا نعرف استناداً إلى أية معطيات - نتوجب الإشارة إلى خروج الأموال من هذا الحساب من جهة أولى، من خلال تحويلات ما تبقى في لبنان من عمالة أجنبية، ومن جهة ثانية، من خلال استمرار تحويلات العاملين السوريين إلى سوريا والتي يُفترض أنها ازدادت ولم تتراجع من جزاء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية القائمة بل المتفاقمة في سوريا، لا سيما في ما خص المجتمع الأهلي السوري غير المستفيد بشكل عام من التهريب الذي يصب في معظمه لدى مناطق سيطرة النظام، وهذا طبيعي.

ملاحظة إضافية على هذا الصعيد: لو كان حساب التحويلات بقيمة 6,5 مليارات دولار لكان تخطى عملياً العجز التجاري وكان عندها ميزان المدفوعات الجارية متوازناً (!). وهذا من باب المستحيلات حتى الآن في لبنان حيث معدلات الادّخار الوطني أصلاً سلبية وتحتاج الى سنوات طويلة من النقشّ وشدّ الأحزمة وتراجع في مستويات الاستهلاك بما فيه استهلاك السلع والخدمات المستوردة حتى نصل إلى توازن بين معدلات الاستهلاك والادّخار الوطنية. ما يعني أن عجز المدفوعات الجارية ما زال كبيراً ويصعب أن يدنو من 5 مليارات دولار وما يشكّل 20% من الدخل الوطني. ويمثل هذا المعدل تلك التي سجّلها لبنان في السنوات السابقة، ذلك أن الدخل الوطني تراجع كثيراً خلال العام 2020، وربما يكون قد وصل إلى مستوى يراوح ما بين 20 و30 ملياراً استناداً إلى التقديرات المختلفة التي تمّ التداول بها!

على صعيد حركة الرساميل من وإلى لبنان، أي تدفق الإستثمارات المباشرة والودائع عبر الحدود، نسجّل ثلاث ملاحظات. أولاً أنّ ودائع غير المقيمين تراجعت خلال العام 2020 بما مقداره 5,1 مليارات دولار (من 32,4 إلى 27,3 ملياراً) كما تظهر الميزانيات المجمّعة للمصارف. وثانيها أنّ الإستثمارات المباشرة تراجعت بما لا يقلّ عن مليار دولار. وللعلم، كان معظمها يذهب لشراء عقارات وأسهم وسندات. وثالث الملاحظات أنّ تراجع ودائع غير المقيمين بما يفوق 5 مليارات دولار يعود على الأرجح جزئياً إلى خروج الودائع، حيث تُظهر الإحصاءات الدولية تزايد ودائع اللبنانيين بما يقارب 1,8 مليار دولار خلال العام 2020. ويرجّح أن يعود تراجع الودائع جزئياً إلى شراء العقارات من قبل غير المقيمين وتمويلها من خلال ودائعهم لدى المصارف أسوةً بما قام به أصحاب الودائع المقيمين. وما نُشر بشأن عملية أجرتها أخيراً شركة شحن بحري عالمية - لبنانية بمبلغ قدره مئات عدة من ملايين الدولارات لهو خير دليل على المنحى المشار إليه.

في خلاصة هذا المقال، يمكن أن نعيد عجز ميزان المدفوعات عام 2020 والبالغ 10,6 مليارات دولار مناصفةً إلى العمليات الخارجية الجارية (التجارة الخارجية وتحويلات العاملين) وإلى حركات الرساميل (استثمارات وودائع غير المقيمين). والحقيقة أنّ ميزان الرساميل غالباً ما كان يغطّي جزءاً مهماً من العجز الجاري، فإذا به يضيف إليه. وهذا تطوّر جديد ستعيش معه البلاد ربما لفترة زمنية طويلة، بعدما تجرأت الدولة وأعلنت توقف لبنان عن سداد سندات اليوروبوندرز المُصدّرة عالمياً، أصلاً وفائدة، منذ آذار الفائت، بل هو مرشّح للتزايد، ما سيزيد الضغط على أسعار صرف الليرة اللبنانية نتيجة تقلّص العملة الصعبة المتوافرة للبلاد.

فالتدهور الذي يعود أساساً إلى انعدام التوازن في التبادل الإقتصادي والمالي مع الخارج مرشّح للتزايد مع غياب تشكيل حكومة توحى بالثقة وتضع حدّاً مقبولاً للفساد والهدر، وتؤكّد سلطة الدولة على حدودها البرية وعلى المرافئ البحرية؛ وهذا التدهور مرشّح أيضاً للتزايد في غياب إطلاق عجلة الإصلاحات الأساسية ومنها نزع الكهرباء؛ وكذلك في غياب تشريعات كالكابيتال كونترول وتنظيم الإستيراد وتضبط حركة الرساميل، وأخيراً في غياب برنامج لإطلاق عجلة الإقتصاد اللبناني بالتعاون مع مختلف المؤسسات المالية والامناثية الدولية.

إن استمرار التطلّع إلى حلول بوليسية كقمع بيوتات الصيرفة والتفتيش عن أكباش محرقة من التجار والمصارف لن يفيد إلا في استيلاء المزيد من الأزمات وفي التقهقر الإضافي لسعر الصرف. لقد أصبحنا بحاجة إلى حماية لبنان من سلطةٍ عدوّة تحكمه كما كتبت أخيراً سيّدة مناضلة من بلادي.

¶ الأمين العام لجمعية مصارف لبنان.